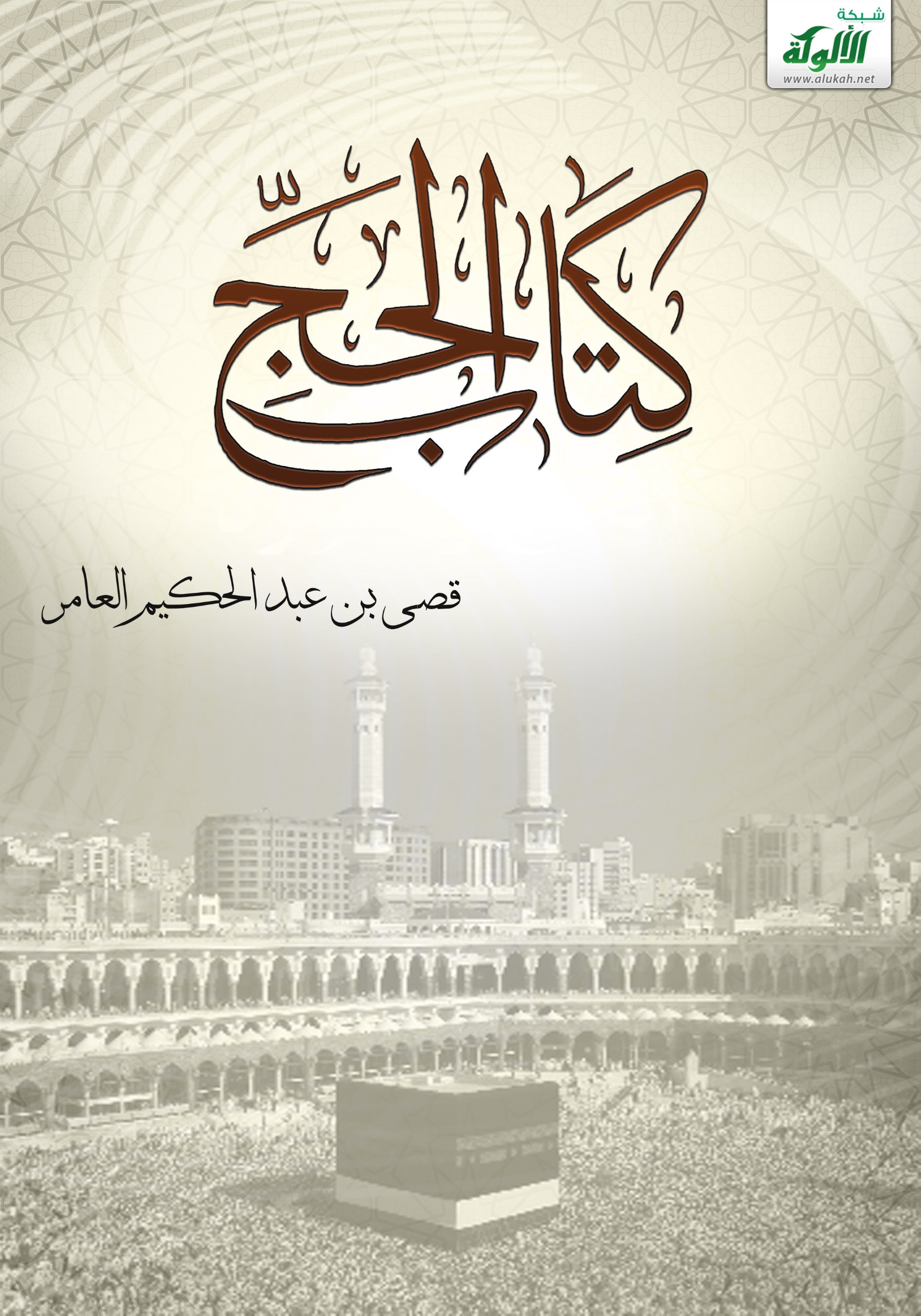
****

**كتاب الحج**

**إعداد**

**قصي بن عبد الحكيم العامر**

**nn33ee33@gmail.com**

# المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين، وعلى آله الطيبين، وبعد:

الحج هو ركن من أركان الإسلام الخمسة؛ فعن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهم- قال: ( بُنِيَ الإسلامُ على خَمسٍ. علَى أنْ يعبَدَ اللهُ ويُكْفَرَ بمَا دونَهُ. وإقامِ الصلاةِ. وإيتاءِ الزكاةِ. وحجِّ البيتِ. وصومِ رمضانَ ) [ صحيح مسلم 16 ].

ولذا يجب على كل مسلم وجب عليه الحج أن يتعلم أحكامه؛ ليؤديه على الوجه الصحيح كما أمره الله -عز وجل- به، وذلك لأن من شروط قبول العبادة أن تكون موافقة لسنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فعن جابر بن عبد الله -رضي الله عنهم- قال: ( رأيتُ النبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ يرمي على راحلتِه يومَ النَّحرِ، ويقول " لِتأْخذوا مناسكَكم. فإني لا أدري لعلِّي لا أحُجُّ بعدَ حَجَّتي هذه " ). [ صحيح مسلم 1297 ]

## تعريف الحج والعمرة:

الحج في اللغة: القصد، أو كثرة القصد إلى من تعظمه.

والحج في الشرع: اسم لأفعال مخصوصه[[1]](#footnote-1).

والعمرة في اللغة: الزيارة.

والعمرة في الشرع: زيارة بيت الله للنسك المعروف المتركب من إحرام وطواف وسعي وحلق أو تقصير[[2]](#footnote-2).

## حكم الحج والعمرة

حكم الحج: دل الكتاب والسنة وإجماع المسلمين على وجوب الحج على المستطيع مرة واحدة في العمر على الفور.

قال الله -عز وجل-: وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ . [ سورة آل عمران 97 ]

وقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: ( أيها الناسُ قد فرض اللهُ عليكم الحجَّ فحجُّوا فقال رجلٌ: أكل عامٍ ؟ يا رسولَ اللهِ، فسكت. حتى قالها ثلاثًا. فقال رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لو قلتُ: نعم. لوجبت. ولما استطعتم. ثم قال ذروني ما تركتُكم. فإنما هلك من كان قبلكم بكثرةِ سؤالِهِم واختلافِهِم على أنبيائِهم. فإذا أمرتُكم بشيٍء فأتوا منهُ ما استطعتم. وإذا نهيتُكم عن شيٍء فدعوهُ ). [ صحيح مسلم 1337 ]

وكذلك العمرة واجبة على المستطيع في العمر مرة واحدة، ماعدا أهل مكة، فإن عمرتهم طوافهم بالبيت[[3]](#footnote-3)؛ فعن أبي رزينٍ رجلٌ من بني عامرٍ أنَّهُ قالَ: يا رسولَ اللَّهِ إنَّ أبي شيخٌ كبيرٌ لاَ يستطيعُ الحجَّ ولاَ العمرةَ ولاَ الظَّعن. قالَ: احجج عن أبيكَ واعتمر. [صحيح أبي داود 1810 ]

## فضل الحج والعمرة

قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: ( مَن حجَّ هذا البيتَ، فلم يَرفُثْ، ولم يَفسُقْ، رجَع كيومَ ولدَتْه أمُّه ). [ صحيح البخاري 1819 ]

وقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (تَابِعُوا بين الحجِّ والعمرةِ، فإنَّهما ينفيانِ الفقرَ والذنوبَ، كما يَنفي الكيرُ خَبَثَ الحديدِ والذهبِ والفضةِ، وليس للحجةِ المبرورةِ ثوابٌ إلا الجنةُ ). [ سنن الترمذي 810 ]

## شروط الحج

أولاً: أن يكون مسلماً، وهذا شرط للوجوب والصحة، فأما الكافر فلا يجب عليه الحج ولا يصح منه.

ثانياً: أن يكون عاقلاً، وهذا شرط للوجوب والصحة، فأما المجنون فلا يجب عليه الحج ولا يصح منه.

ثالثاً: أن يكون بالغاً، وهو شرط للوجوب والإجزاء، فأما الصبي فلا يجب عليه الحج ويصح منه، ولا يجزئه عن حجة الإسلام.

رابعاً: أن يكون حراً، وهو شرط للوجوب والإجزاء، فأما العبد فلا يجب عليه الحج ويصح منه، ولا يجزئه عن حجة الإسلام.

خامساً: أن يكون مستطيعاً، وهو شرط للوجوب، فلو حج غير المستطيع وتجشم المشقة، وسار بغير زاد وراحلةٍ فحج، فحجه صحيح مجزئ عن حجة الإسلام.

ومن وجدت فيه شرائط وجوب الحج، وكان عاجزاً لمرض لا يرجى زواله، ووجد من ينوب عنه في الحج، ومالاً يستنيبه به، لزمه ذلك.

ولا يجب الحج على المرأة التي لا تجد محرم لها، يخرج معها.

ومتى توفي من وجب عليه الحج ولم يحج، وجب أن يخرج عنه من جميع ماله ما يحج به عنه ويعتمر.

وإذا أعتق العبد وبلغ الصبي بعد خروجهما من عرفة وهما محرمين، فعادا إليها قبل طلوع الفجر ليلة النحر أجزئهما عن حجة الإسلام.

وإذا حج بالصغير، جُنِّبَ ما يتجنبه الكبير، وما عجز عنه من عمل الحج عمل عنه[[4]](#footnote-4).

## أركان وواجبات وسنن الحج والعمرة

أركان الحج أربعة:

1- الإحرام الذى هو نية الدخول في النسك.

2- والوقوف بعرفة.

3- وطواف الزيارة، [ويقال له: طواف الإفاضة ].

4- والسعي بين الصفا والمروة.

وواجباته سبعة:

1- الإحرام من الميقات المعتبر له، أي: أن يكون الإحرام من الميقات، أما الإحرام نفسه فركن.

2- الوقوف بعرفة إلى الغروب على من وقف نهارا.

3- المبيت لغير أهل السقاية والرعاية بمنى ليالي أيام التشريق.

4- المبيت بمزدلفة إلى بعد نصف الليل لمن أدركها قبله على غير السقاة والرعاة.

5- رمي الجمار مرتباً.

6- الحلق أو التقصير.

7- طواف الوداع.

وإذا كان الحاج متمتعا أو قارنا فعليه هدي واجب (ذبح شاة).

والباقي من أفعال الحج وأقواله سنن، كطواف القدوم، والمبيت بمنى ليلة عرفة، والاضطباع والرمل في موضعهما، وتقبيل الحجر، والأذكار والأدعية، وصعود الصفا والمروة.

وأركان العمرة ثلاثة: إحرام، وطواف، وسعي.

وواجباتها: الحلق أو التقصير، والإحرام من ميقاتها.

والفرق بين الركن والواجب والسنة: أن الركن لا يصح الحج إلا به، والواجب يصح الحج مع تركه، غير أنه يجب على من تركه دم (ذبح شاة) عند جمهور العلماء، وأما السنة فمن تركها فلا شيء عليه[[5]](#footnote-5).

## المواقيت والإحرام وأنواع النسك

المواقيت المكانية للإحرام بالحج والعمرة خمسة وهي: ذي الحليفة، والجحفة، ويلملم، وقرن، وذات عرق، ومن كان منزله دون الميقات، فميقاته من موضعه، وأهل مكة من مكة، ماعدا من أراد أن يعتمر من أهل مكة، فيخرج للحل ويحرم منه.

ومن لم يكن طريقه على ميقات، فإذا حاذى أقرب المواقيت إليه أحرم.

والأولى أن لا يحرم قبل ميقاته، فإن فعل صار مُحْرِماً.

ومن أراد الإحرام، فجاوز الميقات غير محرم، رجع فأحرم من الميقات، ولا شيء عليه، فإن أحرم من مكانه فعليه دم.

والإحرام بالحج يكون في أشهر الحج، وهي شوال، وذي القعدة، وذي الحجة.

ويستحب لمن أراد الإحرام، أن يغتسل. ثم يلبس إزاراً ورداءً نظيفين، والأولى أن يكونا أبيضين، ولا يلبس ثوباً مطيَّب، فإن لبسه افتدى. ويلبس نعلين.

ويستحب أن يحرم عَقِيبَ صلاة مكتوبة، فإن لم يتيسر له ذلك، صلى ركعتين تطوعاً وأحرم عَقِيبَهما.

أنواع النسك ثلاثة وهي:

الأول: التمتع: وهو أن يهل بعمرة مفردة من الميقات في أشهر الحج، فإذا فرغ منها أحرم بالحج من عامه.

الثاني: الإفراد: وهو أن يهل بالحج مُفْرَداً.

الثالث: القران: وهو أن يجمع بين الحج والعمرة في الإحرام، أو يحرم بالعمرة، ثم يدخل عليها الحج قبل الطواف.

وأفضل الأنساك إفراد الحج بسفر يُنشأ له مستقلّاً، وإنشاء سفر آخر مستقل للعمرة، وهذا هو الذي كان الخلفاء الراشدون يفعلونه بعده -صلى الله عليه وسلم-، وهم أفضل الناس وأتقاهم وأشدُّهم اتباعاً لرسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فقد حج أبو بكر -رضي الله عنه- بالناس مفرداً، وحج عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- عشر سنين بالناس مفرداً، وحج عثمان -رضي الله عنه- بهم مدة خلافته مفرداً، فمدة هؤلاء الخلفاء الراشدين الثلاثة حول أربع وعشرين سنة وهم يحجون بالناس مفردين، ولو لم يكن الإفراد أفضل من غيره، لما واظبوا عليه هذه المدة الطويلة.

ومن أراد الإحرام بالعمرة، استحب له أن يقول لبيك اللهم عمرة، ومن أراد القرآن استحب له أن يقول لبيك اللهم عمرةً وحجا، ومن أراد الإفراد استحب له ان يقول لبيك اللهم حجاً.

ويستحب للمحرم التلبية، ويقول: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك.

ومعنى التلبية: هي من لبى؛ بمعنى: أجاب، وتثنيتها للتكثير؛ أي إجابة لك بعد إجابة[[6]](#footnote-6).

وأول وقت التلبية بعد أن ينوي الحج، ولا يقطع التلبية حتى يشرع في رمي جمرة العقبة[[7]](#footnote-7).

وينبغي للرجال رفع أصواتهم بالتلبية، أما النساء فلا ينبغي لهن رفعُ الصوت بالتلبية، بل يقتصرن على إسماع أنفسهن[[8]](#footnote-8).

## محظورات الإحرام

المحظور الأول: الرفث والفسق والجدال؛ قال الله -عز وجل-: فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ . [ سورة البقرة 197 ]

فالرفث: مباشرة النساء بالجماع ومقدماته والكلام بذلك؛ كأن يقول المحرم لأمرته: إن أحللنا من إحرامنا فعلنا كذا وكذا.

والفسوق: شامل لجميع أنواع الخروج عن طاعة الله تعالى.

والجدال: هو المخاصمة والمِراء؛ أي: لا تخاصم صاحبك وتمارِه حتى تغضبَه.

المحظور الثاني: حلق شعر الرأس؛ قال الله -عز وجل-: وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ . [ سورة البقرة 196 ]

فمن حلق شعر رأسه لأجل مرض، أو أذى؛ ككثرة القمل في رأسه، فهو مخير بين صيام ثلاثة أيام، أو الصدقة على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع من طعام، أو ذبح شاة فما فوقها.

قال الله -عز وجل-: مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ . [ سورة البقرة 196 ]

وعن كعب بن عجرة -رضي الله عنه-: أتى عليَّ النبيَّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ زمنَ الحديبيةَ، والقملُ يتناثرُ على وجهي، فقال:( أيُؤذيكَ هوامُّ رأسِكَ ). قلتُ: نعمْ، قال: ( فاحلِقْ، وصمْ ثلاثةَ أيامٍ، أو أطعِمْ ستةَ مساكينَ، أو انسُكْ نسيكةً ). قال: أيوبُ: لا أدري بأيِّ هذا بدأَ. [ صحيح البخاري 4190 ]

والفدية في العمد بلا عذر حُكمُها حكم الفدية لعذر المرض، إلا أن المعذور لا إثم عليه، ومن لا عذر له فإنه يأثم. ولا فدية على من حلق ناسياً إحرامه.

وصيام ونسك وصدقة الفدية له أن يفعلها حيث شاء؛ لأن فدية الأذى أشبه بالكفارة منها بالهدي؛ ولأن الله لم يذكر للفدية محلاً معيناً، ولم يذكره النبي -صلى الله عليه وسلم-. ولا يجوز له أن يأكل من النسك لأنه كفارة.

وإذا حلق بعض رأسه لا جميعه، فليس عليه كفارة. وليس في حلق شعر الجسد فدية؛ وذلك لعدم وجود دليل من الكتاب والسنة.

المحظور الثالث: تغطية المحرم الذَّكَر رأسَه ووجهه؛ فعن ابن عباس -رضي الله عنهم- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال في المحرم الذي خرَّ عن راحلته فوقصته فمات: ( اغسلوه بماءٍ وسدرٍ. وكفنوه في ثوبيه. ولا تُخَمِّروا رأسَه ولا وجهَه. فإنه يبعثُ يومَ القيامةِ ملبيًا ). [ صحيح مسلم 1206 ]

المحظور الرابع: لبس كل شيء محيط بالبدن أو بعضه؛ فعن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهم- أن رجلاً قال: يا رسولَ اللهِ، ما يلبسُ المحرم من الثياب؟ فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: ( لا يَلبسَ المُحْرِمُ القميصَ، ولا السراويلَ، ولا البُرنُسَ، ولا الخفينِ، إلا أن لا يجدَ النعلينِ، فليلبسْ ما هو أسفلُ من الكعبين ). [ صحيح البخاري 5794 ] ويوجز لمن لم يجد إزاراً أن يلبس السراويل؛ فعن ابن عباس -رضي الله عنهم- قال: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وهو يخطب يقول: ( السراويلُ، لمن لم يجدِ الإزارَ. والخُفَّان، لمن لم يجدِ النعلين. يعني المحرمَ ). [ صحيح مسلم 1178 ]

أما النساء، فلهن أن يلبسن ما شئن من أنواع الثياب، إلا أنهن لا يجوز لهن أن ينتقبن ولا أن يلبسن القُفَّازين؛ لأن إحرام المرأة في وجهها وكفيها، فعن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهم- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: ( ولا تَنْتَقِبْ المرأةُ المُحْرِمَةُ، ولا تَلْبَسْ القُفَّازَينِ ). [ صحيح البخاري 1838 ]

ومن لبس شيئاً مما لا يجوز للمحرم لبسه مختاراً عامداً أَثِمَ بذلك ولزمته المبادرة إلى إزالته، ولزمته الفدية، سواء قصُر زمان اللبس أو طال؛ ودليل ذلك القياس على حلق الرأس.

المحظور الخامس: استعمال المحرم الطيب في بدنه أو ثيابه؛ قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: ( لا يلبسُ المحرمُ القميصَ، ولا العمامةَ، ولا البرنسَ، ولا السراويلَ، ولا ثوبًا مسَّه ورسٌ ولا زعفرانٌ ). [ صحيح مسلم 1177 ]

فإن فعل ذلك متعمداً أثِمَ وعليه الفديةُ وإزالة الطيب واللباس فوراً، وإن تطيب أو لبس ناسياً، فلا فدية عليه، ويخلع اللباس، ويغسل الطيب.

المحظور السادس: قص الأظافر أو بعضها، وقيل ليس بمحظور؛ لعدم النص.

المحظور السابع: عقد النكاح، فلا يجوز للمحرم أن يتزوج، ولا أن يُزوِّجَ غيره بولاية أو وكالة؛ قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (لا يَنْكِحُ المُحْرِمُ ولا يُنْكَحُ ولا يَخْطُبُ ). [ صحيح مسلم 1409 ]

ويجوز للمحرم أن يرتجع مطلقته في حال الإحرام؛ لأن الرجعة ليست بنكاح مؤتَنَف. ويجوز للمحرم أن يكون شاهد على عقد النكاح، ولا يجو للمحرم أن يخطب امرأة، وكذلك المحرمة لا يجوز للرجل خطبتها.

وإذا وقع عقد النكاح في حال إحرام أحد الزوجين أو الولي، فالعقد فاسد ولا يحتاج إلى فسخه بطلاق.

المحظور الثامن: الجماع، ولا خلاف بين أهل العلم أنه لا يفسد الحج من محظورات الإحرام إلا الجماع خاصة، وإذا جامع المحرم امرأته قبل الوقوف بعرفات، أو بعد الوقوف بعرفات وقبل التحلل الأول، فإن حجه يفسُد بذلك، وعليه إتمام حجه الذي أفسده، وعليه قضائه فوراً في العام القابل، وعليه هدي بَدَنَة، وإن كان جماعه بعد التحلل الأول وقبل التحلل الثاني فحجه صحيح وعليه شاة.

ومن باشر امرأته فيما دون الفرج بشهوة، أو قبَّلها بشهوة، أو استمنى فعليه فدية الأذى.

وإن جامع مراراً قبل أن يكفِّرَ كفاه هدي واحد، وإن كان كفَّرَ لزمته بالجماع الثاني كفارة أخرى.

وإن وطئ ناسياً أو جاهلاً لا يفسد حجه ولا شيء عليه، وكذلك إن قبَّل ناسياً لإحرامه فليس عليه شيء.

والزوجة إن كانت مطاوعة له في الجماع يلزمها مثل ما يلزم الرجل من الهَدْي، والمضي في الفاسد، والقضاء في العام القابل، وإن أكرهها، فلا هدي عليها.

إذا جامع المحرم بعمرة قبل السعي، فعمرته فاسدة، وعليه إتمامها، والقضاء والدم، وأما إن كان جماعه بعد الطواف والسعي، وقبل الحلق، فعمرته صحيحه، وعليه دم.

المحظور التاسع: الصيد، يحرم على المحرم بحج أو عمرة صيد البر الوحشيِّ مأكول اللحم، كالظبي والغزال ونحو ذلك، وتحرُم عليه الإشارة إلى الصيد والدَّلالة عليه، وما صاده محرم لا يجوز أكلُه للمحرم الذي صاده، ولا لحلالٍ غيرِ محرمٍ؛ لأنه ميتهٌ، وما صِيدَ لأجل المحرِم، فلا يحلُّ له، وإن ذبح المحرم الصيد فهو ميتةٌ لا يحل أكلُه لأحدٍ كائناً مَنْ كان، وإن قتل المحرم الصيد فعليه الجزاء.

قال الله -عز وجل-: وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا . [ سورة المائدة 96 ]

وكان أبو قتادةَ -رضي الله عنه- في ناسٍ محرِمينَ وأبو قتادةَ حِلٌّ فأبصَر القومُ حمارَ وحشٍ فلم يُؤذِنوه حتَّى أبصَره أبو قتادةَ فقعَد على ظهرِ فرسٍ واختلَس مِن بعضِهم سوطًا فحمَل على الحمارِ فصرَعه فأتاهم به فأكَلوه وحمَلوا فلقُوا رسولَ اللهِ فسأَلوه عمَّا صنَع أبو قتادةَ فقال صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: ( هل أشار إليه إنسانٌ منكم بشيءٍ أو أمَره ) ؟ قالوا: لا قال: ( فكُلوه ). [ صحيح حبان 3974 ]

وعن جابر -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: ( صيدُ البَرِّ لكم حلالٌ ما لم تَصيدوه أو يُصَدْ لكم ). [ سنن أبي داود 1851 ]

ولا بأس بقتل الحيوانات التي جاء ذكرها في الحديث، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: أمَر رسولُ اللهِ -صلى الله عليه وسلم- بقتلِ خمسِ فواسِقَ في الحِلِّ والحرَمِ: الحِدَأةِ والغُرابِ والفأرةِ والعقربِ والكلبِ العَقورِ. [ صحيح ابن حبان 5632 ]

والسباع العادية ليست مِنَ الصيد، فيجوز قتلها للمحرم وغيره في الحل والحرم.

وإذا قتل المحرم الصيد متعمداً عالماً بإحرامه، فعليه الجزاء؛ قال الله تبارك وتعالى: فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ . [ سورة المائدة 95 ] ولا شيء في غير الصيد الأكول.

والصيد ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: الذي له مِثْلٌ مِنَ النَّعم، وله حالتان:

الحالة الأولى: أن يكون تقدم فيه حكمٌ من النبي -صلى الله عليه وسلم- أو من الصحابة أو التابعين، ومن هذه الحيوانات التي تم الحكم فيها الحمامة، ففي الحمامة شاة، وفي الضَّبُع كبش، وفي النعامة بدنة، وفي حمار الوحش بقرة، وفي الظبي شاة، وفي الأرنب عناق ( العناق: الأنثى من ولد المعز )، وفي اليربوع ( اليربوع: حيوان طويل الرجلين، قصير اليدين جداً، لونه كلون الغزال ) جفرة ( الجفرة: من أولاد الماعز ما أتى عليها أربعة أشهر )، وفي الأيل بقرة، وفي الوعل والثَّيْتَل بقرة، وفي الأروى بقرة، وفي الوبر شاة، وفي الضَّب جَدْيٌ.

الحالة الثانية: ألا يكون قد تقدم فيه حكم من النبي -صلى الله عليه وسلم- أو من الصحابة أو التابعين، فيحكم به عدلين.

القسم الثاني: الذي لا مِثْلَ له مِنَ النَّعَمِ كالعصافير، فإنه يقوَّم ثم يعرف قدر قيمته من الطعام، فيخرجه لكل مسكين مُدٌّ، أو يصوم عن كل مدٍّ يوماً.

وقاتل الصيد مخيَّر بين جزاء مثل ما قتل مِنَ النَّعم، وبين الإطعام والصيام، وصفة الطعام هي: أن يُقَوَّمَ الصيدُ بالطعام، فيطعم كل مسكين مداً، وصفة الصيام هي: أن يصوم عن كل مدٍّ يوماً.

والهدي يشترط له أن يكون في الحرم، وكذلك الإطعام في الحرم؛ لأنه بدل عن الهدي، أما الصوم فلا يشترط له أن يكون في الحرم.

وأجمع العلماء على أن صيد الحرم المكي ممنوع، وأن قطع شجره ونباته حرام، إلا الإذْخِر، والشجر والنبات الذي لا يجوز قطعه هو ما انبته الله في الحرم من غير تسبُّب الآدميين، أما ما زرعه الآدميون من الزروع فيجوز قطعه. ويجوز ترك البهائم ترعى في نبات الحرم.

قام يومَ الفتحِ رسولَ اللهِ -صلى الله عليه وسلم- فقال: ( إنَّ اللهَ حرم مكةَ يومَ خلق السماواتِ والأرضَ، فهي حرامٌ بحرامِ اللهِ إلى يوم القيامةِ، لم تحلَّ لأحدٍ قبلي ولا تحلُّ لأحد بعدي، ولم تحلل لي إلا ساعةً من الدهر، لا يُنفر صيدُها، ولا يعضدُ شوكُها، ولا يختلى خلاها، ولا تحل لُقطتُها إلا لمنشدٍ ). فقال العباسُ بنُ عبد المطلبِ: إلا الإذخرَ يا رسولَ اللهِ، فإنه لا بد منه للقين والبيوتِ، فسكت ثم قال: ( إلا الإذخرَ، فإنه حلالٌ ). [ صحيح البخاري 4313 ]

أما حرم المدينة فلا يجوز أن يُنَفَّر صيدها، ولا يختلى خلاها، وليس في صيد المدينة أو قطع شجرها جزاء، قالَ رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: ( اللَّهمَّ إنِّي أحرِّمُ ما بينَ جبليها مثلَ ما حرَّمَ بهِ إبراهيمُ مكَّةَ اللَّهمَّ بارك لهم في مُدِّهم وصاعِهم ). [ صحيح البخاري 6363 ]

ومكة أفضل من المدينة؛ وذلك لمضاعفة الصلاة فيها زيادة على المدينة بمائة ضعف، قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: ( صلاةٌ في مسجِدي أفضلُ من ألفِ صلاةٍ فيما سواهُ إلَّا المسجدَ الحرامَ وصلاةٌ في المسجدِ الحرامِ أفضلُ من مائةِ ألفِ صلاةٍ فيما سواهُ ). [صحيح ابن ماجه 1163 ]

وإن فعل المحرم محظورات متعددة من جنس واحد، كما لو حلق مرة بعد مرة، أو لبس مرة بعد مرة ونحو ذلك، فعليه فدية واحدة، سواء كانت في مجلس واحد أو في مجالس متفرقه، ولا تتعدد الفدية بتعدد الأسباب التي هي من نوع واحد، إلا إذا كفَّر بعد فعل الأول وقبل الثاني، فعليه فدية أخرى.

وأما إن كانت المحظورات من أجناس مختلفة، كأن حلق ولبس ونحو ذلك، فعليه لكل واحد منها فدية، سواء فعل ذلك مجتمعاً أو متفرقاً.

أما الدماء التي تجب بسبب ترك واجب من واجبات الحج، فإن اختلفت أسبابُها كمن ترك المبيت بمزدلفة، وترك المبيت بمنى أيام منى أنه تتعدد عليه الدماء بتعدد أسبابها مع اختلافها. أما إن كانت الأسباب المتعددة من نوع واحد كأن ترك رمي يوم ثم ترك رمي يوم آخر فلا تتعدد عليه الدماء[[9]](#footnote-9).

## الطواف بالبيت

على القارن طوافاً واحداً وسعياً واحداً، وذلك يكفيه لحَجِّه وعمرته، أما التمتع فعليه طوافين وسعيين.

فعن عائشةَ رضي اللهُ عنها ؛ أنها حاضت بسَرِفٍ. فتطهرتْ بعرفةَ. فقال لها رسولُ اللهِ -صلى الله عليه وسلم-: ( يُجزئ ُعنك طوافُك بالصفا والمروةِ، عن حجِّك وعمرتِكِ ). فهذا الحديث الصحيح قد صرَّح فيه النبي -صلى الله عليه وسلم- بأنها قارِنَة، وهو صريح في أن القارن يكفيه لحَجَّه وعمرته طوافٌ واحدٌ وسعيٌ واحدٌ.

أما الدليل على أن المتمتع لا بد له من طوافين وسعيين: ( طواف وسعي لعمرته، وطواف وسعي لحجه )؛ فعن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما: أنه سُئِلَ عن متعةِ الحجِّ ؟ فقال: أهلَّ المهاجرون والأنصارَ وأزواجُ النبيِّ صلى الله عليه وسلم في حجةِ الوداعِ وأهللنا، فلما قدمنا مكةَ، قال رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: اجعلوا إهلالَكم بالحجِّ عمرةً، إلا من قلَّدَ الهديَ طفنا بالبيتِ وبالصفا والمروةِ، وأتينا النساءَ، ولبسنا الثيابَ، وقال: من قلَّدَ الهديَ فإنه لا يحلُّ له حتى يبلغَ الهديُ محِلَّه. ثم أمرَنا عشيةَ الترويةِ أن نهلَّ بالحجِّ، فإذا فرغنا من المناسكِ، جئنا فطفنا بالبيتِ وبالصفا والمروةِ، فقد تم حجَّنا وعلينا الهديُ. [ صحيح البخاري 1572 ]

وصفة الطواف بالبيت هي أن يبتدئ طوافه من الركن الذي فيه الحجر الأسود، فيستقبله، ويستلمه، ويقبلِّه إن لم يؤذِ الناس بالمزاحمة، ثم يمشي طائفاً بالبيت، جاعلاً يساره إلى جهة البيت، ثم يمر وراءَ الحِجْر ويدور بالبيت، فيمر على الركن اليماني، ثم ينتهي إلى ركن الحجر الأسود، وهو المحَلُّ الذي بدأ من طوافَه، فتتم له بهذا طَوْفَةٌ واحدةٌ، ثم يفعل كذلك حتى يُتِمَّ سبعاً.

ولا بد مِنْ أن يكون خارجاً جميع بدنه، حالَ طوافه، عن شاذِرْوانِ الكعبة؛ لأنه منها. وكذلك لا بد أن يكون خارجاً جميعُ بدنه حالَ طوافه عن جدار الحِجْر؛ لأن أصله من البيت؛ قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: ( يا عائشةُ لولا أنَّ قومَك حديثُ عهدٍ بجاهليَّةٍ لهدَمْتُ البيتَ حتَّى أُدخِلَ فيه ما أخرَجوا منه في الحِجْرِ فإنَّهم عجَزوا عن نفقتِه، وألصَقْتُه بالأرضِ ووضَعْتُه على أساسِ إبراهيمَ وجعَلْتُ له بابينِ بابًا شرقيًّا وبابًا غربيًّا ). [ صحيح ابن حبان 3816 ]

ويُسَنَّ الرَّمَلُ في الأشواط الثلاثة الأولى، في أول طواف يطوفه القادم إلى مكة، سواء كان طوافَ عمرة، أو طوافَ قدُومٍ في الحج، دون بقية الأشواط؛ ففي حديث جابر الطويل في حجة النبي -صلى الله عليه وسلم-: ( حتى إذا أتينا البيتَ معه، استلم الركنَ فرمل ثلاثًا ومشى أربعًا ). [ صحيح مسلم 1218 ]

والاضطباع يُسَنُّ في الطواف؛ فعن يعلى -رضي الله عنه-: ( طاف النبي صلى الله عليه وسلم مضطبعا ببرد أخضر ). [ سنن أبي داود 1883 ]

ويشترط للطواف الطهارة من الحدث والخبث وستر العورة.

وطواف الإفاضة ( وهو طواف الزيارة ) ركن من أركان الحج، وأول وقت طواف الإفاضة هو أول يوم النحر، ولا آخِرَ لوقته، ولا يلزم دم بتأخيره.

وطواف القدوم مستحب، أما طواف الوداع فواجب يجبر تركه بدم، والمرأة إذا حاضت قبل أن تودع، خرجت، ولا وداع عليها ولا فدية.

واستلام الركن اليماني مستحب، ويستحب تقبيله، وإن عَجَزَ رَفَعَ يده عليه، وقبَّلها، ويستحب السجود على الحجر الأسود.

ويستحب استلام الركن اليماني باليد، ولا يقبِّله، ولا يقبِّل يده عند استلامه.

ويستحب صلاة ركعتين بعد الطواف، ويستحب أن تكون خلف المقام، ويستحب أن يقرأ في الركعة الأولى بسورة الكافرون وفي الركعة الثانية بسورة الإخلاص[[10]](#footnote-10).

## السعي بين الصفا والمروة

قال الله -عز وجل-: إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ . [ سورة البقرة 158 ]

والسعي بين الصفا والمروة ركن من أركان الحج والعمرة، لا يصحَّان إلا به، ولا يجبر بدم، ولا يشترط للسعي الطهارة من الحدث، ولا الخبث، ولا ستر العورة، ويشترط للسعي الترتيب، فيبدأ بالصفا، ويختم بالمروة، والسعي لا يصح إلا بعد طواف، فلو سعى قبل الطواف لم يصح سعيه.

ويشترط في صحة السعي أن يقطع جميع المسافة بين الصفا والمروة في كل شوط، فلو بقي منها بعضُ خطوة لم يصح سعيه، ولا يجوز السعي في غير موضع السعي، ولو سعي راكباً أو طاف راكباً أجزأه ذلك ولو لغير ضرورة.

ويستحب السعي بين العلمين، وهو خاص بالرجال دون النساء[[11]](#footnote-11).

## يوم التروية وخطبة عرفة

وهو اليوم الثامن من ذي الحجة. سمي بذلك لأنهم كانوا يتروون من الماء فيه، يعدونه ليوم عرفة، والمستحب لمن كان بمكة حلالاً من المتمتعين الذين حلوا من عمرتهم، أو من كان مقيماً بمكة من أهلها، أو من غيرهم، أن يحرموا يوم التروية حين يتوجهون إلى منى.

فيصلي بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر، فإذا طلعت الشمس دفع إلى عرفة، فيقيم بنمرة، وإن شاء بعرفة، حتى تزول الشمس، ثم يخطب الإمام خطبة، يعلم الناس فيها مناسكهم، ثم يأمر بالأذان، فينزل فيصلي الظهر والعصر، يجمع بينهما، ويقيم لكل صلاة إقامة[[12]](#footnote-12).

## الوقوف بعرفة

الوقوف بعرفة ركن من أركان الحج، لا يصح الحج بدونه؛ فعن عبد الرحمن بن يعمر الديلي -رضي الله عنه- قال: شهِدتُ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم بعرَفةَ وأتاه ناسٌ من نجْدٍ فأمَّروا رجلًا فسأله عن الحجِّ، فقال: الحجُّ عرفَةُ من جاء ليلةَ جمعٍ قبل صلاةِ الصُّبحِ فقد أدرك حجَّه. [الأحكام الصغرى 436 ]

ووقت الوقوف بعرفة من طلوع فجر يوم عرفة إلى طلوع فجر يوم النحر، ومن اقتصر وقوفه على الليل دون النهار، أو النهار دون الليل لم يلزمه دم.

وعرفة كلها موقف؛ لقوله -صلى الله عليه وسلم-: (وقفت ها هنا وعرفة كلها موقف ). [سنن أبي داود 1907 ]

ويصح وقوف المغمى عليه، ومن وقف في عرفات وهو لا يعلم أنها عرفات فوقوفه صحيح، ويشرع جمع الظهر والعصر جمع تقديم يوم عرفة، والمغرب والعشاء جمع تأخير بمزدلفة، ويؤذن للظهر فقط، ويقيم لكل واحدة منهما، وأهل مكة يتمون صلاتهم في عرفة ومزدلفة ومنى.

وصعود جبل الرحمة لا فضيلة فيه، وعُرَنَةَ ليست من عرفة، فمن وقف بعرنة لم يجزئه ذلك[[13]](#footnote-13).

## المبيت بمزدلفة

وجمعاً والمزدلفة والمشعر الحرام، أسماء مترادفة، يراد بها شيء واحد، والوقوف عند قزح أفضل، وهو جبل الميقدة، وقد بني عليه بناء، وهو المكان الذي يخصه كثير من الفقهاء باسم المشعر الحرام.

وإذا غربت الشمس واستحكم غروبُها، وهو واقف بعرفة، أفاض منها إلى مزدلفة، قال الله -عز وجل-: ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ . [ سورة البقرة 199 ]

وحكم المبيت بمزدلفة واجب، يجبر تركه بدم، ومزدلفة كلها موقف، وينبغي التعجيل بصلاة الصبح يوم النحر بمزدلفة في أول وقتها، وينبغي أن يبيت إلى الصبح، ولا بأس بتقديم الضعفة إلى منى قبل طلوع الفجر، بعد أن يغيب القمر، فإذا قدموا رموا الجمرة[[14]](#footnote-14)؛ فعن أسماء بنت أبي بكر الصديق -رضي الله عنهم- أنهَا نزلَتْ ليلةَ جَمْعٍ عندَ المُزْدَلِفَةَ، فقامَت تُصَلِّي، فصَلَّت ساعةً ثم قالتْ: يا بُنَيَّ، هلْ غَابَ القمرُ ؟ قلتُ: لا، فصَلَّتْ ساعةً ثم قالتْ: هلْ غابَ القمرُ ؟ قلتُ: نعمْ، قالتْ: فارْتَحِلُوا، فارْتَحَلْنا ومضَينَا، حتى رَمَتْ الجمرَةَ، ثم رجعَتْ فصلَّت الصبحَ في منزِلِهَا، فقلتُ لهَا: يا هَنْتَاهُ، ما أُرَانَا إلا قد غَلَّسْنَا، قالتْ: يا بُنَيَّ، إنَّ رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلمَ أَذِنَ للظُّعُنِ. [ صحيح البخاري 1679 ]

## رمي الجمار

الجمرة في اللغة: الحَصاةُ، وسميت الجمرة التي هي موضع الرمي بذلك؛ لأنها المحل الذي يرمى فيه بالحصى.

والحكمة في الرمي هي طاعة الله فيما أمر به على لسان نبيه -صلى الله عليه وسلم-؛ فعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (إنما جعل الطواف بًالبيت وبين الصفا والمروة ورمي الجمار لإقامة ذكر الله ). [سنن أبي داود 1888 ]

وعن عبد الله بن عباس -رضي الله عنهم- مرفوعاً، قال: ( لمَّا أتَى إبراهيمُ خليلُ اللهِ صلواتُ اللهِ عليه وسلامُه المناسكَ عرض له الشَّيطانُ عند جمرةِ العقبةِ فرماه بسبعِ حصَياتٍ حتَّى ساخ في الأرضِ ثمَّ عرض له عند الجمرةِ الثَّانيةِ فرماه بسبعِ حصَياتٍ حتَّى ساخ في الأرضِ ثمَّ عرض له عند الجمرةِ الثَّالثةِ فرماه بسبعِ حصَياتٍ حتَّى ساخ في الأرضِ قال ابنُ عبَّاسٍ رضِي اللهُ عنهما الشَّيطانَ ترجُمون ومِلَّةَ أبيكم إبراهيمَ تتَّبعون ). [الترغيب والترهيب 2/198 ]

ولا يجوز الرمي بأقل من سبع حصيات، والسنة أن يكون الحصى الذي يرمى به مثل حصى الخذف يكبر مع كل حصاة.

ولا يرمى من الجمرات يوم النحر إلا جمرة العقبة، ورمي جمرة العقبة واجب يجبر تركه بدم، وأول وقت يجوز فيه رمي جمرة العقبة للضعفة هو ابتداء النصف الأخير من ليلة النحر، أما الأقوياء لا يجوز لهم رمي جمرة العقبة إلا بعد طلوع الشمس، ويجوز رمي جمرة العقبة ليلاً.

والرمي في أيام التشريق واجب يجبر تركه بدم، ولا يجوز الرمي أيام التشريق إلا بعد الزوال، ويجب الترتيب في رمي الجمار أيام التشريق، فيبدأ بالجمرة الأولى، التي تلي مسجد الخَيْفِ، فيرميها بسبع حصيات، يكبر مع كل حصاة، ثم يقف فيدعو طويلاً، ثم ينصرف إلى الجمرة الوسطى، فيرميها كالتي قبلها، ثم يقف، فيدعوا طويلاً، ثم ينصرف إلى جمرة العقبة، فيرميها كذلك ولا يقف عندها، ولا بد من رمي الحصاة بقوة، فلا يكفي وضعها باليد في المرمى، ولا بد من وقوع الحصاة في المرمى، وهو الجمرة التي يحيط بها البناء، واستقرارها فيه، ولا ينبغي أن يرمي إلا بالحجارة، ولو رمى بحصاة قد رمي بها تجزئة.

ورمي الجمار عن اليوم الأول من أيام التشريق في اليوم الثاني، أوعن اليوم الثاني في اليوم الثالث، أو عن اليوم الأول والثاني في اليوم الثالث، لا شيءَ عليه، ولكنه بذلك يكون قد ترك السنة، وعليه أن يقدم بالنية رمي اليوم الأول ثم الثاني ثم الثالث، ولا يجوز تأخير يوم إلى يوم آخر إلا لعذر، ومن أخَّر الرمي كله عن أيام التشريق لزمه دم.

وإذا عجز الحاج عن الرمي لمرض ونحوه فله أن يستنيب من يرمي عنه، ومن غربت عليه شمس يوم النفر الأول بمنى لزمه المقام بمنى حتى يرمي الجمار الثلاث بعد الزوال في اليوم الثلث، ولا ينفر ليلاً.

وإذا رمى جمرة العقبة ثم حلق تحلل التحلل الأول، والتحلل الثاني يحصل بالطواف، والحلق أفضل التقصير، ويجب حلق جميع الرأس، أو تقصير جميعه، أما النساء فعليهن التقصير فقط[[15]](#footnote-15).

## المبيت بمنى

والمبيت بمنى ليالي منى واجب، فلو ترك المبيت بها في الليالي الثلاث فعليه دم، ومن ترك المبيت بمنى لعذر لا شيء عليه[[16]](#footnote-16).

## أحكام الهدايا

وأيام الذبح هي يوم النحر وثلاثة أيام بعده، ويجوز الذبح ليلاً.

أنواع الهدي اثنان:

النوع الأول: الهدي الواجب، وهو قسمان:

الأول: هدي واجب بالنذر، وليس له الأكل منه.

الثاني: هدي واجب بغير النذر، وهو ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: الهدي المنصوص عليه، وهو أربعة أقسام، الأول دم الإحصار، والثاني دم جزاء الصيد، والثالث دم فدية الأذى، والرابع هدي التمتع والقران.

ويشترط لوجوب هدي التمتع شروطاً:

الأول: أن يعتمر في أشهر الحج.

الثاني: أن يحج في نفس تلك السنة.

الثالث: أن لا يرجع لإحرام الحج إلى ميقاته.

الرابع: أن يكون من غير حاضري المسجد الحرام، ومن بينه وبين الحرم مسافة لا تقصر فيها الصلاة.

ويجزئ في هدي التمتع شاة أو سبع بدنة، أو سبع بقرة، ولا يجوز ذبح هدي التمتع والقران قبل يوم النحر، والعاجز عن الهدي في حجه، ينتقل إلى الصوم ولو كان غنياً في بلده، وأول صوم الأيام الثلاثة للعاجز عن الهدي يكون بعد التلبس بإحرام الحج، والسبعة أيام يصومها بعد الوصول إلى بلده، ولا يجب في صيام الأيام العشر التتابع، ويجوز صوم أيام التشريق للمتمتع، ولو أخر صوم الأيام الثلاثة فعليه قضائها.

**القسم الثاني: الهدي المسكوت عنه:**

وهي الدماء التي لم يذكر حكمها في القرآن. وقد قاسها العلماء على المذكورة في القرآن، فمن ذلك دم الفوات وكل دم وجب لترك واجب، وقيل كل ما لم يثبت من هذه المذكورات من صيام ودم لا يجب؛ لأن كل ما سكت عنه الوحي، فهو عَفْوٌ. والعلم عند الله تعالى.

**النوع الثاني: الهدي الذي ليس بواجب:**

وهو هدي التطوع، وهو مستحب لمن قصد مكة حاجاً أو معتمراً. ويلزمه ذبح الهدي في الحرم وتفريقه في الحرم، ويسن تقليدها وإشعارها، فيقلدها نعلين، ومعنى إشعارها: هو جرحها في صفحة سنامها وسلت الدم عنها. ومن أهدى إلى الحرم هدياً وهو مقيم في بلده، ليس بحاج ولا معتمر، لا يحرم عليه شيء بإرسال الهدي، ومن أراد النسك لا يصير محرماً بمجرد تقليد الهدي، ولا يجب عليه بذلك شيء، ولا يشترط في الهدي أن يجمع به بين الحل والحرم، وللمهدي أن يركب البدنة في الطريق إن اضطر إلى ذلك.

ويجوز الأكل من هدي التطوع بعد بلوغ محله، وهدي التمتع والقران، دون غير ذلك[[17]](#footnote-17).

## الفوات

والفوات يكون بأن يطلع فجر يوم النحر ولم يكن قد وقف قبل ذلك في عرفة، ويلزم من فاته الحج - ولم يكن قد اشترط في أول إحرامه أن محله حيث حبس – أن يتحلل بعمرة، ثم يرجع ويحج العام المقبل، ويهدي، ومن لم يجد الهدي يصوم ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجع إلى أهله، أما إذا اشترط في ابتداء إحرامه، فله أن يخلع ثياب الإحرام ‏بمجرد طلوع فجر يوم النحر، ويلبس ثيابه العادية، ويرجع إلى أهله ولا شيء عليه[[18]](#footnote-18).

## الإحصار

الإحصار: هو الحبس والمنع، والمقصود به هنا منع المحرم من إتمام نسكه، كأن يمنع من دخول مكة، أو الوقوف بعرفة، فلا يختص الإحصار بعرفة كما هو في الفوات، ويمكن أن يكون في الحج والعمرة، بخلاف الفوات فلا يكون إلا في الحج، وللإحصار صور:

الصورة الأولى: أن يشترط المحرم عند إحرامه، أنَّ له أن يتحلل من إحرامه إذا حبسه حابس ما، فهذا له أن يحلَّ متى ما وُجد ذلك الحابس والمانع، ولا شيء عليه ؛ لا هدي ولا قضاء، ولا غيرهما، لأن للشرط تأثيرٌ في العبادات.

الصورة الثانية: أن يكون الإحصار بسبب عدو أو قاطع طريق ونحو ذلك، فيُمنع المحرم من الوصول إلى مكة، ففي هذه الحالة، يحلُّ للمحرم أن يتحلل من إحرامه، ويلزمه دم يبعث به إلى الحرم يذبحه هناك، ولا يحل حتى يبلغ الهدي محله، أما إن كان لا يستطيع أن يبعث به إلى الحرم، فإنه يذبحه حيث أحصر، ثم يحلق أو يقصر، ولا فرق بين الحصر العام في حق الحجاج كلهم وبين الحصر الخاص بالفرد باتفاق أهل العلم.

وسواء أحصر المحرم عن البيت قبل الوقوف أو بعده، فله التحلل، وأما إن كان ما أحصر عنه ليس من أركان الحج، كالمبيت بمزدلفة ومنى، ورمي الجمار، وطواف الوداع، فليس له أن يتحلل لأن صحة الحج لا تتوقف عليه، ويجب عليه دم لتركه الواجب وقيل لا يجب لأن الواجب سقط عنه بالعجز. فإن عدم المُحْصَر الهدي ففي انتقاله إلى البدل خلاف بين أهل العلم.

الصورة الثالثة: أن يُمنع المحرم من الوصول إلى الحرم، لعذر غير العدو، كمرض أو فَقْدِ نفقة أو ضياع الطريق أو غير ذلك من العوائق، فليس له التحلل بالمرض ونحوه، حتى يطوف بالبيت ويسعى أي يتحلل بعمرة.

ومن نوى التحلل لغير عذر فإنه لا يحل بنيته تلك، ولا يبطل إحرامه، ولا يخرج عن أحكامه بنية الخروج، لأن رفض الإحرام لغو باتفاق العلماء، بل يلزمه أن يمضي فيه ويتمه[[19]](#footnote-19).

## الأضحية

حكم الأضحية: سنة مؤكدة في حق الموسر.

والأضحية هي ما يذبح من بهيمة الأنعام في يوم النحر وأيام التشريق تقرباً إلى الله تعالى، وثبت أنه - صلى الله عليه وسلم - " ضحَّى بكبشين أملحين أقرنين، ذبحهما بيده، وسمَّى وكبَّر، ووضع رجله على صفاحهما " متفق عليه.

وللأضحية شروط لا بد من توفرها حتى تكون مجزئة مقبولة:

الشرط الأول: أن تكون من بهيمة الأنعام وهي الإبل، والبقر، والغنم، ضأنها ومعزها

الشرط الثاني: أن تبلغ السن المعتبر شرعاً، بأن تكون ثنياً إذا كانت من الإبل أو البقر أو المعز، وجذعاً إذا كانت من الضأن، والثني من الإبل ما تم له خمس سنين، والثني من البقر ما تم له سنتان، و الثني من الغنم ما تم له سنة، والجذع من الضأن ما تم له نصف سنة، وتُجزئ الإبل والبقر عن سبعة أفراد، ولا يُجزئ الضأن إلا عن واحد فحسب.

الشرط الثالث: أن تكون خالية من العيوب التي تمنع من الإجزاء، وهي العوراء البين عورها، والمريضة البين مرضها، والعرجاء البين ضلعها، والكسيرة التي لا تُنقي.

وهناك عيوب مكروهة ولكنها لا تمنع من الإجزاء يفَضَّل أن تخلو الأضحية منها، كأن تكون مقطوعة القرن، أو الأذن، أو الذنب ونحو ذلك.

الشرط الرابع: أن يكون الذبح في الوقت المعتد به شرعاً، ويبتدئ من بعد صلاة العيد إن كان المضحي في موضع تُقام فيه الصلاة، وأما من لا يستطيع الصلاة لسفر ونحوه، فوقتها قدر ما يكفي للصلاة، فمن ذبح قبل الصلاة فإنما هو لحم قدمه لأهله، ويمتد وقت الذبح حتى غروب شمس آخر يوم من أيام التشريق، وهو اليوم الثالث عشر من ذي الحجة، فتكون مدة الذبح أربعة أيام.

والأولى للمضحي أن يذبح أضحيته بنفسه إن كان يحسن الذبح، لأن الذبح قربة وعبادة، وله أن ينيب عنه غيره.

وينبغي أن يراعي آداب الذبح كالإحسان إلى الذبيحة وإراحتها، وأن يستقبل القبلة، وإن كانت الأضحية من الإبل فإنها تنحر قائمة معقولة يدها اليسرى، وإن كانت من غير الإبل فإنها تذبح مضجعة على جنبها الأيسر.

ويستحب وضع الرجل على صفحة عنقها، ويقول: بسم الله والله أكبر، ويسأل الله القبول.

وتجزئ الأضحية الواحدة عن الرجل وأهل بيته وإن كثروا، ويستحب للمضحي أن يأكل من أضحيته، ويهدي، ويتصدق، والأمر في ذلك واسع من حيث المقدار، لكن المختار عند أهل العلم أن يأكل ثلثاً، ويهدي ثلثاً، ويتصدق بثلث.

ويحرم بيع شيء من الأضحية من لحم أو جلد أو صوف أو غيره لأنها مال أخرجه العبد لله تعالى، فلا يجوز الرجوع فيه كالصدقة.

ولا يعطى الجزار شيئاً منها في مقابل أجرته، وأما إن أعطاه شيئاً على سبيل الصدقة أو الهدية بعد أن يعطيه أجرته فلا حرج في ذلك.

ولا يجوز لمن أراد أن يضحي، إذا دخلت عشر ذي الحجة، أن يأخذ من شعره ولا من بشرته، ولا من أظفاره شيئاً[[20]](#footnote-20).

**تم هذا الكتاب بحمد الله وتوفيقه في شهر صفر من عام 1438هـ**

# المصادر

- القرآن الكريم.

- كتاب "خالص الجمان في تهذيب المناسك من أضواء البيان للإمام محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي" هذبه ورتبه وعلق عليه د. سعود بن إبراهيم الشريم.

- كتاب "المغني" للإمام ابن قدامة يرحمه الله.

- موقع "إسلام ويب"، صفة الحج والعمرة.

- موقع "الإسلام سؤال وجواب".

- موقع "الدرر السنية".

**الفهرس**

[المقدمة 3](#_Toc466713762)

[تعريف الحج والعمرة: 3](#_Toc466713763)

[حكم الحج والعمرة 4](#_Toc466713764)

[فضل الحج والعمرة 4](#_Toc466713765)

[شروط الحج 4](#_Toc466713766)

[أركان وواجبات وسنن الحج والعمرة 5](#_Toc466713767)

[المواقيت والإحرام وأنواع النسك 6](#_Toc466713768)

[محظورات الإحرام 8](#_Toc466713769)

[الطواف بالبيت 12](#_Toc466713770)

[السعي بين الصفا والمروة 14](#_Toc466713771)

[يوم التروية وخطبة عرفة 14](#_Toc466713772)

[الوقوف بعرفة 14](#_Toc466713773)

[المبيت بمزدلفة 15](#_Toc466713774)

[رمي الجمار 16](#_Toc466713775)

[المبيت بمنى 17](#_Toc466713776)

[أحكام الهدايا 17](#_Toc466713777)

[الفوات 18](#_Toc466713778)

[الإحصار 19](#_Toc466713779)

[الأضحية 20](#_Toc466713780)

[المصادر 22](#_Toc466713781)

1. المغني، ج5 ص5. [↑](#footnote-ref-1)
2. خالص الجمان، ص288. [↑](#footnote-ref-2)
3. المغني، ج5 ص5 ، 6، 13: 15. خالص الجمان ص13. [↑](#footnote-ref-3)
4. المغني، ج5 ص6 : 55. [↑](#footnote-ref-4)
5. موقع "الإسلام سؤال وجواب"، سؤال رقم 223333. [↑](#footnote-ref-5)
6. المغني، ج5 ص 56: 111. خالص الجمان، ص 37: 68. [↑](#footnote-ref-6)
7. خالص الجمان ، ص 72، 73. [↑](#footnote-ref-7)
8. خالص الجمان، ص 74، 75. [↑](#footnote-ref-8)
9. خالص الجمان، ص78 : 164. المغني، ص 403، 404. [↑](#footnote-ref-9)
10. خالص الجمان، ص 165 : 197. المغني، ص 341. [↑](#footnote-ref-10)
11. خالص الجمان، ص 197 : 206. [↑](#footnote-ref-11)
12. المغني، ص 259: 263. [↑](#footnote-ref-12)
13. خالص الجمان، ص 207 : 213. [↑](#footnote-ref-13)
14. خالص الجمان، ص 214 : 221. [↑](#footnote-ref-14)
15. خالص الجمان، ص 222 : 250. [↑](#footnote-ref-15)
16. خالص الجمان، ص 251: 253. [↑](#footnote-ref-16)
17. خالص الجمان، ص 254 : 287. [↑](#footnote-ref-17)
18. خالص الجمان، ص 295. موقع "الإسلام سؤال وجواب"، سؤال رقم 136192. موقع "إسلام ويب" مركز الفتوى، رقم الفتوى: 7345. [↑](#footnote-ref-18)
19. موقع "إسلام ويب"، الفوات والإحصار. خالص الجمان، ص 303. [↑](#footnote-ref-19)
20. موقع "إسلام ويب"، أحكام الأضحية. خالص الجمان ص 309: 344. [↑](#footnote-ref-20)